

## الفصل الثاني عشر

### الضريبة البيئية

#### أداة من الأدوات الاقتصادية في الحد من

#### التلوث وحماية البيئة

##### مقدمة:

حيث أصبحت الضريبة البيئية من انجح الأدوات والوسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة والاكفء على الإطلاق، ووسيلة رادعة لتخفيف الضغط على الموارد البيئية وتلويثها، وكان لها الدور المؤثر والفاعل في ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وقاعدة أساسية للتنمية المستدامة التي ننشدها.

وقد لقي استخدام الضريبة البيئية في مكافحة أو الحد من التلوث وحماية البيئة تأييداً واسعاً من قبل الاقتصاديين المعاصرين، بل وأصبحوا يفضلونها على السياسات البديلة المقترحة لحماية البيئة لاسيما تلك السياسات التي تتطوي على الرقابة الحكومية المباشرة.

حيث في ظل هذه الضريبة تقوم المنشآت الملوثة للبيئة بالدفع مقابل الأضرار التي أحدثتها بسبب تلويثها للبيئة، وعندما يتحدد سعر الضريبة على أساس الضرر الذي تحدثه المنشآت في منطقة معينة فأن ذلك يكون حافزاً للصناعة على تقليل ما تقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث.

## نشأة الضريبة البيئية<sup>(١)</sup> :

تمثل السياسة البيئية مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها ، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك المجال لحياة أفضل للأجيال القادمة. ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لابد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها وأن تطبق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي اتجاهاً جديداً لإستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة. ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث في الدول النامية والعربية خاصة. حيث تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصورت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام ١٩٢٠ ، وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني " آرثر سيسيل بيغو" كتابه المشهور " اقتصاد الرفاهية " Welfare The Economics ، وفيه يعالج " البعد الخارجي " أو " التأثير الخارجي " لفعل الإنتاج أو الاستهلاك. ويأخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم الحجري المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية ، وهي كناية لقطع من الفحم المتأرجح تتطاير أحياناً من المداخن وتسبب باحترق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية ، ويرى "بيغو" أن وضع ضريبة على الأضرار الناجمة عن تطاير تلك الشظايا تُعمر بها شركة السكك الحديدية ، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا ،

(١) د. معن ثابت العارف " دور الضريبة البيئية... " معهد الإدارة - العراق.

ويساعد في الحد من النتائج السلبية، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد لمبدأ (من يُلوّث يدفع).

وفي ضوء ذلك أيضاً تم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة في العصر الحديث، إذ طُبّق نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٧ تحت اسم (Tax Expenditure)، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الايكولوجية (البيئية) إذا امتثلت المنشآت الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.

كما أن الإتحاد الأوروبي دافع خلال اجتماع كيوتو في اليابان حول البيئة والذي بدأت مفاوضاته الأولى في كانون الأول عام ١٩٩٧ عن فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية من أجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري.

وقد شهد هذا الاجتماع حينها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبتها بتخفيض الكمية المستهدفة من غازات الاحتباس الحراري، ولكن المقترح الأمريكي هو الذي تم قبوله في نهاية المطاف ومع ذلك سعت الدول الأوروبية إلى جعل الضريبة (Eco Tax) أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، مما أدى إلى أن تصبح هذه الطريقة أفضل وسيلة جبائية على المستويين الدولي والوطني لحماية البيئة. فتقريباً كل الدول الأوروبية المتجمعة في الإتحاد الأوروبي تبنت هذا الطرح، وأيضاً كثير من الدول العربية قامت بإصدار قانون الضريبة البيئية في وطنها مثل مصر، الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، والدول الخليجية.

وتعد الأدوات الاقتصادية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والاكفء على الإطلاق، وذلك أن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم البيئية المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي

يسبب فيه (المُلوث) لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف.

ولقد اتحدت معظم الحكومات والدول في العالم إلى تبني سياسة فرض الضرائب والرسوم البيئية من أجل الحد من التلوث، وتستخدم هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة رقابية تسهر على حماية البيئة في الميدان وأيضاً هي حافز لعدم التلويث مرة أخرى من طرف المُلوث والسعي إلى البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئياً تساهم في التقليل من نفقاته.

### - تعريف الضريبة البيئية:

ويقصد بالضريبة البيئية ((إلزام الممول، جبراً وبصفة نهائية ودون مقابل، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة والحد من التلوث)). أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد أسهاماً منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.

### أنواع الضرائب البيئية:

#### الضريبة على المنتجات ( Product Tax ):

وهي ضريبة تُحمَل على المنتجات وتفرضها الحكومة على المنشآت الإنتاجية التي ينتج عنها تلوث سواء من إنتاجها، استهلاكها أو التخلص من مخلفاتها وذلك مثل الأسمدة، المبيدات، البطاريات، مواد التغليف، العبوات أو الأكياس البلاستيكية.

وتهدف هذه الضريبة إلى تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً وصحياً وتمويل أنظمة الجمع والمعالجة للمخلفات<sup>(1)</sup>، أي لا تحدث أضراراً بيئية من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى.

وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية تعمل في نفس النشاط الصناعي ويلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافياً لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر. لذلك لا بد من التمييز في مقدار فرض الضريبة البيئية الواحدة بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث.

### ضرائب الاستخدام ( User Charges Taxes ):

ويمكن تعريفها على أنها مدفوعات عن تكلفة الخدمات المجمعة والتي تُستخدم في المقام الأول كأداة لتمويل أنشطة الإدارة المحلية وذلك على سبيل المثال لعملية جمع ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي، أما في حالة الموارد الطبيعية فمدفوعات هذا الشكل من الضرائب هي مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام مورد طبيعي كالصيد البحري أو في مياه الأنهر.

---

1) DAVIDcl Nellor. D. C. 1995. Environmental Taxes. Washington. 108-109.□

## ضرائب الانبعاثات ( Emission Taxes ):

وتفرض على المخلفات والانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة من النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية ، وهي تعكس بالتالي قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة<sup>(١)</sup>. ويترتب وفقاً لهذه الضريبة إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها ، مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية. ففي القطاع الخاص سيقارن المنتج دائماً بين تكلفة التحكم بمستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات والمخلفات التي تمثلها الضريبة المفروضة. وعليه فنتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة ، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها سبب التلوث البيئي.

## رسوم عدم الالتزام ( Non-Compliance Fees ):

وهي مبالغ تدفع من جانب الملوّثين وغير الملتزمين بالمواصفات واللوائح والمتطلبات ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية بوجه عام. ومن الممكن أن تكون هذه الرسوم متناسبة مع المتغيرات المختارة مثل الأضرار أو النتائج المرتبطة بعدم الالتزام البيئي ، وفي كثير من الأحيان يطلق عليها رسوم عدم الالتزام البيئي بالغرامات.

(١) عصام خوري، عبير ناعسة، ٢٠٠٧، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، ص٧١.

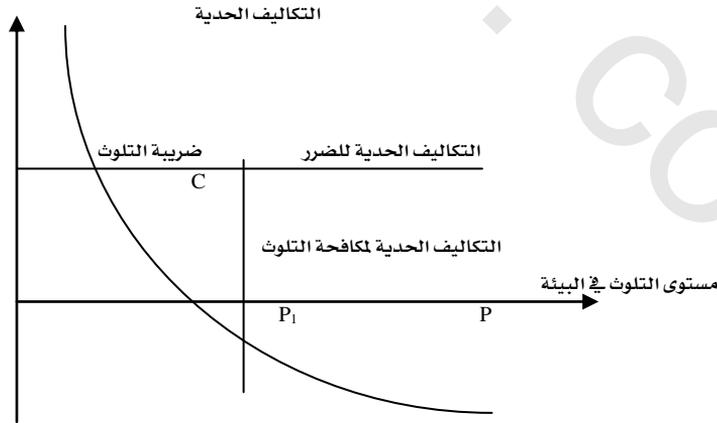
## كيف يتحدد سعر الضريبة:

يتحدد سعر الضريبة عند نقطة تعادل تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، وبالتالي فإن الضريبة المفروضة يجب أن تساوي تكلفة تلافي الضرر الذي يحدثه التلوث في البيئة.

ويتضح من الرسم البياني أن منحنى التكاليف الحدية للضرر يشير إلى تكلفة مقدارها (C) تفرضها الصناعة الملوثة على الحيز الذي تتواجد فيه وتعرضه لعودمها وفضلاتها، وفي ظل غياب الضريبة أو أي قيود تشريعية أخرى على الصناعة تكون بمثابة الرادع لتجنب الإضرار بالبيئة فإنها سوف تسبب قدراً كبيراً من التلوث هو (P).

وعند فرض ضريبة بحيث تكون قيمتها تعادل التكاليف الحدية للضرر (C) فإن التلوث سينخفض إلى (P<sub>1</sub>)، وبالتالي فإن المستوى (P<sub>1</sub>) سيكون هو المستوى الأمثل لنوعية البيئة المرغوبة من وجهة نظر المجتمع لأن أي مستوى أفضل من ذلك سوف تكون تكاليفه أكبر من منفعه الاجتماعية، أما إذا لم تتحمل المنشأة تكاليف الأضرار التي أحدثتها فإن البيئة تتعرض لمستوى أكبر من التلوث هو (P) وتكون التكاليف الحدية لمكافحة التلوث تساوي صفر.

(الرسم البياني): كيفية تحديد سعر الضريبة الأمثل



وعلى الرغم من تعدد مزايا فرض الضريبة البيئية في مكافحة التلوث وحماية البيئة فإن تطبيقها وتقدير معدلات تحصيلها يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة من نوع معين من الأنواع المختلفة للتلوث وتقويم هذه الأضرار تقويماً نقدياً.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة مكافحة التلوث الصناعي تبلغ ٥% من التكاليف الإجمالية للاستثمار الصناعي في كل من ألمانيا و اليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وبصفة عامة تراوحت تكلفة تحسين البيئة في الدول المتقدمة بين ٠.١ - ٨% من الناتج المحلي الإجمالي ولقد تحمل هذه التكلفة كل من القطاعين العام والخاص.

### مزايا فرض الضريبة البيئية:

- أن لضرائب التلوث محاسن كثيرة تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية وهي بإيجاز:
- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها، ويساعد هذا أيضاً على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة.
- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث الأوفر مقارنة بالقوانين.
- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور المحفز للابتكار، عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي فسوف يُطور دافعوا

- الضرائب طرقاً جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام من أجل تخفيض كمية الضرائب التي يدفعونها.
- أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنع الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.
  - غالباً ما تفرض الحكومات الضرائب لجمع الإيرادات للمنفعة العامة، أو لعدم تشجيع استهلاك المواد التي تعتبر أنها سيئة أو التي قد تؤدي إلى تكاليف مجتمعية على المدى البعيد.
  - تتميز الضريبة البيئية عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث.
  - تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث.

### أهداف فرض الضريبة البيئية:

١. إن فرض الضريبة يهدف إلى حماية الإنسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث، بل إن هذا الهدف كان وراء المناداة بفرض ضريبة بأسعار مرتفعة، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية، وهي قاعدة نسبية سعر الضريبة التي تعني، من ناحية، أن الضريبة ينبغي أن تُفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة، وتعني من ناحية أخرى، أن الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضرراً.

٢. المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الضريبة البيئية سواءً كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها المخالف لقواعد البيئة والمتسبب بأضرار لها.

٣. أن فرض الضريبة وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية:

أ - أما التوقف تماماً عن النشاط الملوث للبيئة.

ب - أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار للبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي الضار.

ج - أن يبحثوا عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث للبيئة.

٤. الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً، وبالتالي فسيحاول المسببين للتلوث العمل بجدية لمنع وتقليل التلوث لأنه أصبح يشكل عبء اقتصادي ومالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم بالتلوث.

٥. فرض الضريبة يوجد الحوافز والمشجعات من أجل التخلص الصحي من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة وعدم تخزينها.

٦. إيجاد السبل الكفيلة بوقاية البيئة التي نعيش فيها من الإنساني الضار.

٧. إيجاد وتوفير المصادر المالية الجديدة لحماية ومعالجة البيئة وتخليصها من النفايات والأضرار.

٨. إيجاد الوسائل والطرق التي من خلالها نحافظ على تحقيق التنمية السريعة للمجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة الكفيلة بإدامة الموارد للأجيال القادمة.

٩. أن فرض الضريبة للحد من التلوث يؤدي بالمكلف بأدائها إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

١٠. غرس الثقافة البيئية في المجتمع والتي تضمن المحافظة على البيئة وتجنبها كل الأضرار والتهالك الذي قد يصيبها نتيجة الجهل البيئي

١١. ضمان البيئة الصحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم.

### أهم الدراسات التي أثبتت كفاءة الضريبة:

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية العالمية التي أسفرت نتائجها عن كفاءة الضريبة البيئية في مكافحة التلوث وأهم هذه الدراسات هي:

١ - دراسة شولتز (Schultze):

التي أوضح فيها مزايا استخدام ضريبة التلوث التي تتمثل في تقليل في الحاجة إلى المعلومات التي لا تبوح بها المنشآت، وزيادة مقدرة المنشآت على الاستجابة للتغير في الظروف الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتوجيه المخترعات نحو المجالات المرغوبة اجتماعياً.

٢ - دراسة ماجون (Majone):

التي أسفرت نتائجها عن أن ضريبة التلوث تتفق واعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحافظ على المرونة التي تتميز بها آليات الثمن.

٣ - دراسة نيس (Kneese):

دراسة عن التلوث والأسعار وتبين منها أن الضريبة أكثر كفاءة من سياسة الرقابة الحكومية المباشرة في مجال مكافحة التلوث، كما تبين أن استخدام ضريبة التلوث أدى إلى تقليل تكاليف مكافحة التلوث بين ٤٠٪ - ٩٠٪ وبالتالي تحقق وفورات تتراوح بين ١٠٠ - ٢٥٠ بليون دولار.

#### ٤ -دراسة جونسون ( Johnson):

تستهدف الدراسة تقدير أقل تكلفة ممكنة لبرنامج مكافحة التلوث لنهر ديلاوار، وأسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه يمكن تحسين نوعية المياه في النهر بأقل تكلفة ممكنة باستخدام نظام ضريبي تتباين فيه معدلات الضريبة من منطقة لأخرى على مجرى النهر استناداً إلى اختلاف حجم الأضرار بين هذه المناطق.

#### ٥ -دراسة دورسي (Dorcey):

دراسة لنهر ويسكنسن (Wisconsin) الذي تعرض للتلوث بسبب فضلات مصانع الورق والمرافق البلدية، وتبين هذه الدراسة أن ارتفاع ضريبة التلوث على مصانع الورق فوق مستوى التكاليف الحدية الخاصة أدى إلى تحسين نوعية المياه في النهر.

### ماهية الجباية البيئية في كبح التلوث البيئي:

قبل أن نلج في الحديث عن الجباية البيئية وجب علينا أن نطرح السؤال التالي: هل هناك طرق مالية لكبح جماح التلوث البيئي؟<sup>(١)</sup> ومن هنا تتجلى أهمية اعتماد فكرة الجباية البيئية كأساس لمكافحة التلوث البيئي ذلك من خلال نظرتين:

- اعتبار الضريبة البيئية كغرامة (عقوبة مالية) ضد التلوث.
- أن الموارد المتأتية من الضرائب البيئية تستغل في محوآثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات، الإعفاء الضريبي وهذا مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.

(١) د. فارس مسدور " الجباية البيئية" ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الأردن.

## تعريف الجباية البيئية:

- تعد الأدوات الاقتصادية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفئ على الإطلاق، وذلك أن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه الملوث لغيره، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف. ولقد اجتهدت معظم الحكومات والدول في العالم إلى تبني سياسة فرض الضرائب والرسوم من أجل الحد من التلوث.

- فالجباية البيئية هي إحدى السياسات الوطنية (والدولية) المستحدثة مؤخرا والتي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريقة وضع تسعيرة أو رسم أوضريبة للتلوث<sup>(١)</sup>.

- حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لقد صنفت الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة وفق منظمة (OECD) إلى فئتين كان أحد الضرائب والغرامات واعتبرت كفة أساسية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها. فالضرائب هي المدفوعات الإلزامية غير المعوضة التي يعود ربحها إلى الميزانية العامة وقد تتخصص لغايات غير مرتبطة وأساس الضريبة.

---

(١) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، دار الإشعاع القانوني، عام ٢٠٠٢ ص ٣٣١.

## وحسب موسوعة ويكيبيديا:

الضريبة البيئية أو الضرائب على تلويث المحيط هي احد الطرق التي تستعملها الحكومات والدول للحد من إنتاج الملوثات البيئية والسلوكيات المضرة بالمحيط)<sup>(1)</sup>.

والجباية البيئية هي تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة هي الحق لجميع الأفراد.

فالجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوّثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

وتستعمل هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئة في الميدان، وأيضا هي حافز لعدم التلويث مرة أخرى من طرف الملوّث، والسعي إلى البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئية حتى تساهم في التقليل من نفقاته.

**الضرائب البيئية:** هي تلك الضرائب المفروضة على الملوّثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوّثة أو الملوّثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة.

يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي (بيجو Pigou) وتدعى (les taxes pigouviennes).

---

1) www. Wikipidié. org. Consulté le 4/03/2009

**الرسوم البيئية:** نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوماً خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها (مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب. . .).

### أهداف الجباية البيئية:

- وبالتالي فإن أهداف الجباية البيئية تتمثل فيما يلي<sup>(١)</sup>:
- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.
  - تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
  - ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم، وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات.
  - غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
  - وقاية البيئة محلياً وعالمياً من النشاط الإنساني الضار.
  - الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الإتجاه نحو التقليل من التلوث.
  - تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
  - إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
  - تحفيز أو تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) د. كمال رزيق - دور الدولة في حماية البيئة ص ١٠٠.

٢ - منشور وزاري مشترك رقم ٠١ بين وزارة المالية ووزارة البيئة وهيئة الإقليم، موضوع: الرسوم البيئية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً.

### مزايا الجباية البيئية:

أن السياسات التي تستخدم الرسوم وغيرها تحقق أهداف بيئية أقل تكلفة وفي هذا الصدد نشير إلى تجربة الميكسيك في مدينة ميكسيكوسيتي في فرض ضريبة على البنزين من شأنها تشجيع السائقين على الحد من استخدام السيارات حتى النقطة التي تساوي فيها قيمة المنافع بالنسبة لكل سائق<sup>(١)</sup> مع السياسات البيئية، المعتمدة على حوافز الرسوم، وأيضاً التجربة الجزائرية لحماية البيئة من خلال الجباية الخضراء تجربة سوريا وغيرها من الدول العربية والأوروبية. فالسياسات البيئية الممثلة في الضرائب والرسوم تكون في مواجهة مشاكل البيئة ومرونة فعاليتها لدى المؤسسات الخاصة أو العامة وقد أثبتت التجارب لكل من الصين وبولونيا بشأن فرض رسوم تلوث على المؤسسات المملوكة للأفراد كبيرة الحساسية لهذه السياسات عكس المؤسسات المملوكة للدولة(٢).

وبالتالي فالجباية البيئية تمكن من تحقيق إيراد لمواجهة التلوث، أو الحد منه، وأيضاً التقليل من التكاليف المعتمد من طرف الدول للتقليل من ظاهرة التلوث.

---

١ - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، دار الإشعاع القانوني، عام ٢٠٠٢ ص ٣٤١.

٢ - عبد القادر مران، شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محلياً ودولياً، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر ١٩٩٦ ص ص ٦٥٠ - ٨٤١.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفاً أوسع نطاقاً للضرائب البيئية (أو الأيكولوجية)، بحيث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات<sup>(١)</sup>. والملاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يحتاج إلى:

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.
  - ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث.
  - ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.
  - عدالة متخصصة في المسائل البيئية.
- علماء أن العناصر السابقة لا يمكن أن تفي بالغرض في تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي ما لم يكن هنالك عناصر مساعدة يمكن أن نجملها في الآتي:
- منظمات المجتمع المدني النشطة التي تحسس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي<sup>(٢)</sup>.
  - سياسات تربوية ترسخ حماية البيئة في عقول تلاميذ وطلبة المدارس.
  - إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة المساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي.
- والإشكال الذي يفرض علينا الارتكاز على العناصر السابقة في تأسيس قاعدة متينة لحماية البيئة والحد من التلوث يكمن في السؤال التالي:

---

(١) النقد جون نورغارد، فاليري ريبلين - هيل، ٢٠٠٠، مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول، صندوق الدولي، ص٣.

(٢) صندوق البيئة العالمية، ٢٠٠٦، مذكرة الآليات السوقية اللازمة لتمويل الاتفاقيات البيئية العالمية، كيب تاون، جنوب إفريقيا، ٢٩ - ٣٠ أوت ٢٠٠٦، ص١

## هل يكفي فرض رسوم وضرائب للحد من التلوث البيئي؟

الحوافز والإعفاءات الجبائية: الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علماً أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:

**الإعفاء الدائم:** وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

**الإعفاء المؤقت:** والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.

**الحوافز الجبائية:** كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.

## أهمية الجباية البيئية في كبح التلوث:

إن مبدأ الجباية البيئية يرتكز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضرراً بيئياً (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على

تدمير البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون غالية، لكن في المقابل يوجد تلك الحوافز الجبائية التي ذكرناها والتي من شأنها أن تخفف عنهم وطأة التكاليف الباهظة التي يتحملونها بغية اكتساب تلك التكنولوجيات غير الملوثة، ثم أن الإعفاء كلما كان لمدة أطول كلما اضمحلت تكلفة اكتساب تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن. وعليه فإنني أرى أن التخفيف من آثار التلوث البيئي عن طريق الجبائية البيئية يتطلب ما يلي:

**مرحلة انتقالية:** يتم من خلالها إعداد الأعوان الاقتصاديين لمرحلة التصنيع الصديق للبيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال إستراتيجية إعلامية موجهة لأصحاب المصانع والنشاطات الإنتاجية التي تتسبب في مشاكل بيئية.

**مرحلة المشاريع النموذجية:** وهي تلك المشاريع التي تقيمها الدولة (لأنها الأقدر على تحمل تكلفتها)، وتبين أهميتها وضرورة توسيع رقعتها ما يجعل الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في النشاط الاقتصادي يأخذون نظرة عن طبيعة تلك المشاريع على أرض الواقع.

**مرحلة المشاريع النموذجية المشتركة:** قد تكون الدولة طرفاً أساسياً فيها، بحث تجعل الأعباء مقسمة بينها وبين المستثمرين المحليين أو الأجانب بغية تعميق تجربة اعتماد مشاريع مماثلة صديقة للبيئة ما يزيد من التشجيع بضرورة انتهاز نفس النهج من طرف الخواص عن طريق مشاريع مشتركة فيما بينهم أو عن طريق شراكة أجنبية.

مرحلة الاستقلالية: وهي المرحلة التي تخرج فيها الدولة تماماً من المشاريع النموذجية السابقة، لتفتح المجال للخواص بغية اعتماد مشاريع كاملة خالية من الملوثات البيئية.

ثم أن تواجد الدولة ضروري من خلال ممارستها للدور الرقابي المباشر على مختلف المشاريع الإنتاجية (الصناعية)، بغية ضمان الحفاظ على مسار التكفل بالبيئة.

وعليه فإن للدولة دوراً ريادياً لا يمكن بدونه أن نقوم بإحلال المشاريع الملوثة للبيئة بمشاريع صديقة لها، علماً أن المشاريع الملوثة كلفت الدول أموالاً طائلة نتيجة تلك الآثار السلبية التي نتجت عنها.

### مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي:

وإذا أردنا معرفة مدى مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الإتحاد الأوربي فالجدول التالي يبين ذلك:

#### الجدول رقم: (١)

#### نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بلجيكا	٣٠.٢ %	٣٠.٢ %	٤٠.٢ %	٣٦.٢ %
ألمانيا	٤٠.٢ %	٥٠.٢ %	٥٠.٢ %	٤٦.٢ %
فرنسا	٦٠.٢ %	٥٠.٢ %	١٠.٢ %	٣٦.٢ %
إيطاليا	٢٠.٣ %	٩٠.٢ %	٨٠.٢ %	٨١.٢ %
السويد	٨٠.٢ %	٩٠.٢ %	٩٠.٢ %	٩٠.٢ %
بريطانيا	١٠.٣ %	٧٠.٢ %	٦٠.٢ %	٤٨.٢ %
هولندا				

المصدر: IPSOS. Public affaire auprès: Eurostat.

وما يمكن ملاحظته أن نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي هي اقل من ٣٪ وأكبر من ٢٪ في معظم السنوات محل الدراسة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة المساهمة في إيطاليا سنة ٢٠٠٠ هي ٣.٢٪ ثم تقلصت هذه النسبة إلى ٢.٨١٪ ونفس التقلص حدث في حالة بريطانيا وفرنسا وهذا عكس السويد التي حدث فيها ارتفاع النسبة إلى ٢.٩٠٪ وبقيت ثابتة خلال سنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

غير أنه ولتوضيح الصورة أكثر حول الجباية البيئية في دول الاتحاد الأوروبي نأخذ التجربة الفرنسية على سبيل المثال لا الحصر حيث تبين أن أهم ملامح الخطة القومية البيئية التي تبنتها الحكومة الفرنسية سنة ١٩٩٠ هي التركيز على حماية البيئة عن طريق الضرائب البيئية.

وتوافقت أهداف الخطة هذه مع التعهدات والالتزامات العالمية والمتمثلة فيما

يلي:

- تحقيق درجة التلوث البيئي تتراوح بين { ٢٠٪ - ٣٠٪ }.
  - زيادة المعالجة للمياه المالحة بنسبة ٤٠٪ - ٦٠٪.
  - الرقابة والسيطرة على تلوث المياه الناشئ عن المصادر الزراعية.
  - زيادة النسبة المستخدمة من النفايات في عمليات إعادة التدوير أو توليد الطاقة.
- وقد تلا الخطة إنشاء وكالة للبيئة وترشيد الطاقة سنة ١٩٩١ تكون مسؤولة عن تحصيل وإدارة الضريبة الجبائية على الأماكن التي تلقى بها النفايات.

## تحديد الوعاء الجبائي:

### ❖ اختيار الوعاء الضريبي:

أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، وفي مجال ضريبة التلوث فإن وعاء الضريبة يحث أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطي تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية ويدخل ضمن العناصر التي قد تشمل الوعاء الضريبي.

الإنبعاثات، العوادم، التدفقات والمخفضات الصلبة والسائلة التي يلقي بها في البيئة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك من يدعوا إلى تأسيس ضرائب على الكربون في مقابل الالتزام هذا على الإنبعاثات ويقدمون لتلك المبررات التالية<sup>(١)</sup>:

- أنها توفر مميزات إدارية أوسع ومن ناحية المبدأ يمكن طرح الرسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال نظام الضرائب القياسية وتشير إحدى التقديرات النسبية للولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه من شأن فرض الضريبة الكربونية على ٢٠٠٠ جهة أن يغطي كامل استهلاك الوقود الحضري تقريباً.

- الحد من الآثار السلبية لتدخل أصحاب المصالح الخاصة لا مجال للتلاعب في أنظمة الالتزام بحد أعلى للانبعاثات.

- إمكانية التنبؤ بالسعر.

- تحقيق عائدات كبرى لأن القاعدة الضريبية (الوعاء) للكربون كبيرة للغاية ومن شأن هذا أن يخفف العبء على باقي أنواع الأوعية الضريبية الأخرى.

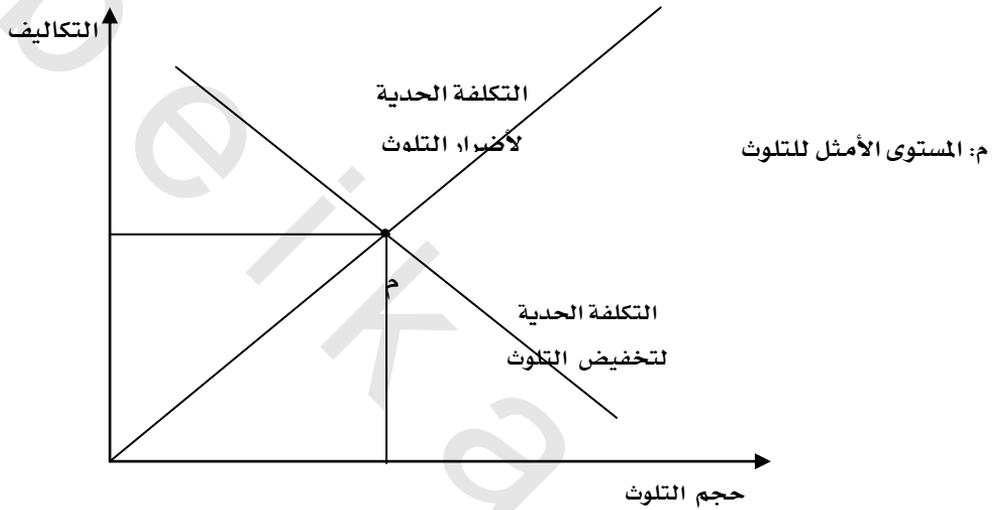
- المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية وتعرف كونها مصدر تلوث.

- المنتجات النهائية والتي يؤدي استهلاكها على تخفيض جودة البيئة.

(١) انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ١١٦- ١١٧

### ❖ تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة:

وفي ضريبة التلوث يكون الجزء الذي تفرض عليه الضريبة هو الجزء الذي يتعدى هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.



المصدر: محمد حلمي محمد طعمه: مرجع سابق ص: ٤٩

ويقصد بتكلفة الضرر هي التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث التي يتحملها المجتمع في محاولته لتخفيض التلوث<sup>[١]</sup>.

### ❖ تقدير وعاء الضريبة:

ل للوصول إلى تقدير لوعاء ضريبة التلوث يتسنى لجهة الاختصاص صياغة وحدات الضرر وتزجمها في شكل جداول ومعادلات تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع الملوثات.

(١) د. محمد حلمي محمد طعمه - دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة - مطبعة العمرانية - الجيزة - مصر ٢٠٠١ ص: ٤٨.

## الصعوبات التي تواجه فرض الضريبة البيئية:

أما بالنسبة للدول النامية فقد تأخر اعتماد الضرائب البيئية (الإيكولوجية) فيها وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها :

١. عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة بما فيها البرامج والضرائب والرسوم البيئية.

٢. عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة، نتيجة لتداخل الجهات التي تعالج المشاكل البيئية كل حسب نوعها.

٣. تأخر تشكيل الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تعمل على متابعة تطبيق القوانين التي تُشَرع خاصة المتعلقة منها بالرسوم والضرائب البيئية على المنشآت الملوثة للبيئة.

٤. عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العامة للعمل في المجال البيئي، حيث باشرت الكثير من هذه المؤسسات عملها ولسنوات طويلة ولم يتم تجهيز إلا نسبة ٥٠% منها بأنظمة مضادة للتلوث، فضلاً عن عدم وجود خطة أو إجراء أي خطوة لتجديد هذه الأنظمة أو متابعة الأعطال التي تتعرض لها أو إعادة تأهيل هذه المؤسسات، وهذا ما يقود بالتالي إلى أن تلك المؤسسات تكون اغلب تدفقات الوحدات الصناعية فيها تتم مباشرة إلى الطبيعة دون أي تخفيض مدى تلويثها لهذه الطبيعة.

٥. هنالك صعوبات تتعلق بتحديد سعر الضريبة الذي يتناسب وما يمكن أن يؤديه هذا إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث، من خلال تحديد التكلفة

الخارجية لأسباب التلوث والتي بطبيعتها تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى حسب نوع وحجم التلوث المسبب له، وتكمن الصعوبة في إمكانية حصر هذه التكلفة وإيجاد الأسس والسبل الكفيلة والصحيحة لقياسها.

٦. انخفاض الوعي الضريبي وهي صفة غالباً ما تعرف بها الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح وتخلق حافزاً للمكلفين بأدائها إلى التهرب الضريبي، وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفايات بطرق غير قانونية، وهذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار والتلوث وبالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية وتأثيراتها.

٧. المشاكل الاقتصادية الناتجة عن محاولة المكلفين بتأدية الضريبة البيئية وعلى وجه الخصوص المنشآت الصناعية بتحميل منتجاتهم كلفة مبلغ الضريبة البيئية وخاصة في الصناعات الأكثر تلويثاً للأجواء كصناعات الاسمنت والبتر وكيمياويات وهذا ما يقود بالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات، ومن ثم التأثير على إمكانية تصريف هذه المنتجات في السوق العالمية لارتفاع أثمانها.

### الضرائب البيئية عالمياً:

إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشكلة التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعاً على المستوى الدولي، حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداماً، ولقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بإجراء مسح على أربعة عشر دولة عام ١٩٨٧ وأتضح انه من بين ١٥٣ حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك ٨١ حالة اعتمدت على الضرائب البيئية، وقد كانت تلك الضرائب حافزاً حقيقياً لتحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته.

وحديثاً، في ألمانيا تم تحديد قيمة ضرائب السيارات بناءً على نسبة العوادم التي تصدر من السيارات وليس حجمها من أجل تقليل نسبة الغازات المنبعثة والملوثة للبيئة، حيث دعت المفوضية الأوروبية إلى انه يجب أن تصل نسبة الانبعاثات في السيارات الجديدة إلى ١٢٠ غرام/كم بحلول عام ٢٠١٢ ومن خلال تحديد سقف انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون من السيارات، وذلك من اجل تقليل هذه الانبعاثات والوصول بها إلى مستوى قدره ١٣٠ غرام /كم، بدلاً من المستوى الحالي الذي يبلغ ١٦٣ غرام /كم وينتظر أن يكون هذا الشرط ملزماً لشركات صناعات السيارات الأوروبية وفكرة هذا القانون الضريبي على نسبة العوادم طبقة أيضاً منذ عدة سنوات في النمسا وهولندا والبرتغال، حيث يتم تشجيع مشتري السيارات الصديقة للبيئة بتخفيض تكاليف ترخيصها بشكل كبير، بينما تطبق الدنمارك والسويد وبريطانيا نظام الضرائب المعتمدة على نسبة الغازات الضارة بالبيئة وعلى رأسها ثاني اوكسيد الكاربون، أما فرنسا وبلجيكا وقبرص فيتم تطبيق كلا الأمرين معاً.

وقد بدأت ثمار القانون الأوروبي في الظهور، ففي بريطانيا يتم إعفاء أصحاب السيارات التي تُصدر أقل من ١٠٠ غرام /كم من غاز ثاني اوكسيد الكاربون للكيلومتر تماماً من الضرائب، بينما يدفع هؤلاء الذين تنتج محركات سياراتهم أكثر من ٢٢٥ غرام / كم نحو ٣٢٠ يورو سنوياً، أما في السويد فيدفع السائق ٦٢.١ يورو لكل غرام من ثاني اوكسيد الكاربون تنتجه السيارة بعد أكثر من المائة غرام للكيلومتر.

ومن جانب آخر ففي أوروبا لا تعتبر ضرائب التلوث من الحوافز الضريبية بل أن الهدف منها الحصول على الموارد التي يمكن استخدامها في تقديم الإعانات لأنشطة الرقابة على التلوث.

أما ألمانيا فقد تم التخطيط فيها لفرض ضريبة على المخلفات الضارة، بينما قامت فرنسا بفرض ضريبة على المخلفات الناتجة من تشغيل محطات توليد الطاقة وتشغيل المنشآت الصناعية.

أما في إيطاليا فتم فرض ضريبة على الحقائق البلاستيكية لما ينجم عنها من ملوثات بيئية وكذلك فرضت الدنمارك ضريبة على مواد البناء لتحفيز الأفراد والمؤسسات على إعادة تدوير المخلفات من مواد البناء.

أما بالنسبة لأكبر الدول تلويثاً للهواء في العالم، فتعد الصين من كبرى دول العالم إخراجاً للانبعاثات الحرارية، خاصة مع ما تشهده من ثورة صناعية، ومن ثم فلا بد من حث (التين الصيني) على التعاون لحماية البيئة، وربما يشجعها في ذلك التزام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الانبعاثات الكربونية على الرغم من أنها تشارك الصين في أعلى نسبة للانبعاثات العالمية، فقد أعلنت الصين أنها مستعدة لتخصيص 1٪ من ناتجها المحلي لمكافحة التلوث، أي أنها ستدفع نحو 350 مليار دولار لحماية البيئة من التلوث وتخفيضه.

وفي محاولة لوقف التلوث المتزايد في الأجواء النيوزلندية، قررت الحكومة هناك فرض ضرائب على المزارعين الذين يملكون المواشي، وذلك لأنها مسؤولة عن 90٪ من غاز الميثان الملوث للهواء.

ويقدر العلماء كمية غاز الميثان المنبعثة من الأبقار بحوالي 90 كيلوغراماً كل عام، وبالتالي فقد عملت الحكومة النيوزلندية على تخفيض كميات هذا الغاز تماشياً مع الاتفاقيات الدولية الموقعة للحد من تلوث البيئة

فقد فرضت السلطات النيوزلندية ضريبة تصل إلى 9 سنتات على كل ماعز، و72 سنتاً على كل بقرة، حيث تُقدم مبالغ هذه الضريبة لأجراء

الدراسات وأيجاد طريقة لتخفيف كمية الميثان المنبعث من هذه الحيوانات عن طريق دراسة ما تأكله هذه الحيوانات وطريقة هضمها.

وأخيراً يجب أن لا ننسى ما تقوم به الكثير من الدول الصناعية الكبرى من خلال سعيها للتخلص من الآثار البيئية المترتبة على صناعاتها وذلك من خلال تحويلها لهذه المصانع إلى دول أخرى بحجة التخفيض من تكاليف الأيدي العاملة والمواد الأولية والطاقة. . . . . الخ، ولكن الحقيقة أكثر مرارة والتي تحاول أن تخفيها الدول الصناعية وهو الموضوع الأكثر أهمية في وقتنا الحاضر ألا وهو التخلص من الأضرار البيئية المترتبة على هذه الصناعات ومخلفاتها في الدول الصناعية، ومنها زيادة نسبة التلوث في الغلاف الجوي وما يترتب عليه من أضرار متلاحقة، حيث تؤثر على الاحتباس الحراري ومزيداً من الأضرار لطبقة الأوزون، وبذلك تدفع هذه الدول أضرار تلويث أجوائها باتجاه الدول الفقيرة والنامية للتخلص منها بحجة مساعدة تلك الدول على التنمية وتشغيل القوى العاملة عن العمل لديها في تلك الصناعات، وهو الأمر الذي كثيراً ما يثار حول إمكانية هجرة بعض الشركات الصناعية الكبرى المؤثرة على البيئة من الدول المتقدمة التي تطبق مواصفات واشتراطات بيئية عالية إلى دول أخرى لا تطبق شروطاً بيئية عالية.

### الضرائب البيئية عربياً:

سعت الدول العربية بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، فضلاً عن أن هناك بعض الدول العربية النفطية مثل العربية السعودية

والأمارات العربية سعت لإنشاء جباية بيئية، ولا يخفى على أحد من أن الصناعات النفطية (البتروكيماوية) تتركز في الغالب في الشريط الساحلي للدول التي تمتلك إطلالة بحرية أو على حافات الأنهر للدول التي تجري في داخلها الأنهر، حيث أن هذه المنشآت تقذف سنوياً بملايين الأطنان من النفايات السامة إلى المسطحات المائية.

غير إن الضرائب والرسوم البيئية على التلوث في معظم الدول العربية لا تزال لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الكثير من الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة، ومن جهة أخرى فلا تزال هنالك بعض الأنظمة والأدوات الجبائية المفروضة في بعض الدول العربية تتمتع بالطابع العقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة.

وسنحاول اخذ بعض الأمثلة العربية البيئية للحد من التلوث البيئي، ففي مصر، تخسر الحكومة المصرية سنوياً ما يعادل ٣ مليارات جنيه، وذلك نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى بنهر النيل سنوياً، وفقاً لتقارير صادرة عن وزارة البيئة والتي أشارت إلى أن الملوثات الصناعية غير المعالجة جزئياً والتي يُقذف بها في عرض النهر تقدر بنحو ٥. ٥ مليون طن سنوياً من بينها ٥٠ ألف طن مواد ضارة جداً، و ٣٥ ألف طن من قطاع الصناعات الكيماوية.

وبينت التقارير أن نسبة الملوثات العضوية الصناعية التي تصل إلى المجاري المائية تصل إلى ٢٧٠ طن يومياً والتي تعادل مقدار التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، كما تقدر المخلفات الصلبه التي تلقى في النهر سنوياً بنحو ١٤ مليون طن، بينما تبلغ حجم الملوثات الناتجة عن المستشفيات سنوياً بما يقدر ١٢٠ ألف طن سنوياً من بينها ٢٥ ألف طن مواد شديدة الخطورة.

أن هذه الملوثات تلحق خسائر اقتصادية كبيرة تتحملها الدولة، تصل إلى ٣ مليارات جنيه سنوياً وتعادل ٦٪ من إجمالي الناتج القومي، من هنا شرعت الحكومة المصرية بفرض الضرائب البيئية المرتفعة لمقاومة هذا التلوث والتسمم الذي يصيب البيئة في مصر خاصة وان العاصمة القاهرة سجلت أعلى نسبة تلوث في العالم لمدينة مأهولة بالسكان عام ٢٠٠٥ حيث نسبة التلوث للهواء فيها ١٠ أضعاف النسب الاعتيادية المتعارف عليها عالمياً، حيث قامت الحكومة:

– فرض ضرائب بيئية مرتفعة على المؤسسات التي تقوم بتلوث البيئة.  
– شرعت قوانين تضم عقوبات رادعة وشاملة لكافة مصادر التلوث في نهر النيل.

– القضاء المصري يقوم بتشديد العقوبة على المخالفات البيئية، بإرسال إنذار للجهة الصادر عنها التلوث وبعدها يسحب منه الترخيص بالعمل وتغلق المنشأة.  
– تحصيل ٢٪ من قيمة أيجار المسكن كرسوم لتنظيف البيئة، وتحصيل ١٠٪ من قيمة تذاكر الطيران والبواخر وتخصيص نصف هذه الحصيلة لمشروعات حماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها.

أما بالنسبة للجزائر فقد أدركت على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية والصحية للمواطن من خلال سعي الحكومة منذ سنة ٢٠٠٢ إلى إيجاد إجراءات مالية جديدة لمحاربة التلوث والتقليل منه حيث أصدرت قانون الضريبة البيئية والذي تناول ما يلي:

#### ١ - ضريبة الفضلات الصلبة:

أ - ضريبة عن النفايات الصناعية والأنشطة الملوثة والخطيرة.

ب - ضريبة عن النفايات الصلبة.

ج - ضريبة عن النفايات المنزلية.

## ٢ - ضريبة التلوث الجوي:

أ - ضريبة عن السيارات وما تسببه من تلوث ناتج عن الوقود والكربون.

ب - ضريبة التلوث الجوي نتيجة تصاعد الأبخرة الصناعية الملوثة للهواء والغازات الكيميائية (غاز CFC) بما فيها صناعات البتروكيمياويات والبتترول.

## ٣ - ضريبة التلوث المائي:

ب - ضريبة على مياه الصرف الصحي.

ج - ضريبة على مرور البواخر في البحر الأبيض المتوسط (المياه الإقليمية)

وما ترمي من ملوثات للمياه التي تبحر فيها<sup>(٣)</sup>

مما تقدم نلاحظ أن:

نظام الضريبة البيئية لا يؤدي إلى منع تلوث البيئة تماماً وإنما يهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الضرر البيئي الذي يمكن قبوله في ضوء حساب النفقات - المنافع لسياسة الحماية البيئية. إن إصلاحات الضرائب البيئية لم تكن في مجملها تستهدف توليد إيرادات ضخمة، ففي معظم الحالات، كان لهذه الإصلاحات هدف مشترك يتمثل في تحسين ظروف البيئية وتخفيف الضغط عليها.

في حالة عدم وجود تدابير تعويضية، فقد تؤدي الضرائب البيئية إلى أضرار بالمنافسة الدولية، حيث دعا بعض رواد الضرائب البيئية إلى منح إعفاءات ضريبية لبعض مطلقي الانبعاثات الكثيفة من غازات الاحتباس الحراري، على الرغم من أن هذه الإعفاءات تميل إلى إضعاف الصلة بين الضريبة المدفوعة والغازات المنبعثة، كما تؤدي بطبيعة الحال إلى تخفيض الإيرادات المتحققة.

إن أنجح الطرق لتحقيق الأهداف البيئية هو استهداف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وهو الغاز الغالب إلى حد كبير من غازات الاحتباس الحراري الأخرى، ونظراً لصعوبة قياس انبعاثاته بدقة، فإن الضرائب تفرض على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدراً لانبعاثات هذا الغاز. كذلك فإن حماية البيئة لا يتطلب الاعتماد على الأدوات الجبائية العقابية، وإنما يجب أن يركز أكثر على الأدوات التحفيزية والإعفاءات الجبائية، ذلك أن اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة يتطلب تحمل تكلفة باهظة، ما يجعل مخرجاتها من سلع وخدمات تكون بأسعار غير تنافسية. لذا فتدخل الدولة كشريك في عملية تحويل هياكل الإنتاج إلى إنتاج صديق للبيئة يعتبر أمراً أساسياً، بل ضروري، ذلك أنها الشخص المعنوي الوحيد الذي يمكنه تحمل تكاليف هذا الانتقال، ويمكن أن يكون ذلك في شكل عقود شراكة متناقصة تتسحب الدولة من خلالها من هذه المشاريع تدريجياً. وعليه لا بد من:

- ١ - التركيز على التحفيز والإعفاءات الجبائية.
- ٢ - استغلال الموارد الجبائية المتأتية من الجباية البيئية في البحث العالم الهادف إلى إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة مع البيئة.
- ٣ - استغلال نسبة من الإيرادات الجبائية المتأتية من الجباية البيئية في تمويل حملات إعلامية تحسيسية بأهمية الحفاظ على البيئة.
- ٤ - في إطار التعاون الدولي نقترح إنشاء الصندوق العربي لترقية بحوث حماية البيئة يكون ممولاً بنسبة من موارد الدولة المتأتية من الجباية البيئية، ويقدم الصندوق المساعدة المالية للمشروعات البيئية على أساس تنافسي.
- ٥ - ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض.

- ٦ - ضرورة الانتباه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقوف لمنع المشاريع والفعاليات التي تساهم في التلوث وإصدار القوانين اللازمة لذلك.
- ٧ - ضرورة اعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة ومحاربة التلوث مثل الضريبة البيئية.
- ٨ - ضرورة أن تراعي التعديلات الضريبية أبعاد المشكلة البيئية على أن تتضمن تلك التعديلات نصوصاً تسمح بفرض ضرائب تلوث سواء على المنتجات التي يصاحب إنتاجها ملوثات بيئية أو ضريبة على النفايات.
- ٩ - أن يكون هناك تدرج في زيادة الضرائب وذلك تفادياً لحدوث أزمات اجتماعية طارئة، ولتجنب التأثير السريع على قدرة المنتجين على المنافسة ريثما يتم التكيف مع الوضع الجديد.
- ١٠ - يجب ربط الضرائب البيئية بأغراض وأهداف محددة مسبقاً بما يجعل هذه الضرائب مقبولة لدى أغلب المواطنين كونهم سيعلمون مسبقاً إلى أين ستذهب الأموال التي سيدفعونها.
- ١١ - من الحوافز الضريبية المهمة التي يتعين الاعتماد عليها والاستفادة منها، معونات الاستثمار حيث إن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي والمعالجة لأضراره .
- ١٢ - يتوجب أن تتسم الضرائب البيئية بالمرونة وفقاً لنوع النفايات، المنطقة الجغرافية الملوثة، ومدى التكلفة الاجتماعية لنشاط المنشأة.
- ١٣ - تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع الدولي، في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا صديقة البيئة.
- ١٤ - من المهم إن تسعى مؤسسات حماية البيئة إلى الحد من نسبة التلوث البيئي إلى القدر الطبيعي الذي لا يضر بصحة الإنسان، وذلك بضبط مصادر

التلوث، مثل إنشاء أجهزة لتنقية الهواء من الغازات الضارة وعلى وجه الخصوص في المستشفيات والمدارس والدوائر الرسمية.

١٥ - على الحكومات تشجيع المنشآت على معالجة نفاياتها قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة، وذلك عن طريق تقديم مثلاً أمانة عن كل وحدة مياه يتم معالجتها قبل إلقائها في مياه البحر والأنهر.

١٦ - أن تعمل الحكومات على إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الخارج من الضرائب الجمركية أو تخفيضها.

١٧ - إنشاء مشاريع لإعادة تكرير مياه المصانع الملوثة من خلال تخفيض حموضة المياه وإمكانية إعادة استخدامها لسقي المزروعات، أو أعادتها إلى مجاري تصريف المياه بعد تخفيض نسبة حموضتها وتلويثها لكي نضمن عدم تسببها بتسميم مياه الجداول والأنهر.

١٨ - إنشاء مشاريع تستخدم مخلفات صناعات أخرى كمواد أولية لهذه الصناعات، وهذا يساعدنا على تقليل المخلفات الصناعية التي من الممكن أن تزيد من تلويث البيئة.

١٩ - من المهم أن تشرع الحكومات قوانين لحماية البيئة تتناول مثلاً:

أ - منع تقطيع أخشاب الغابات وأشجار الحزام الأخضر.

ب - منع استخدام السموم في صيد الأسماك وبالتالي تلويث مياه الأنهر.

ج - منع استخدام السيارات التي تصدر عوادم الغازات وتلوث الأجواء لكونها تزيد من تلويث الغلاف الجوي.

٢٠ - ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام الأدوات الضريبية وغير الضريبية في مجال البيئة.